

Photo

وزارة الداخليــة MINISTRY OF INTERIOR

ُ الإدارة العامة لخفر السواحل COAST GUARD GENERAL DEP

طلب منح رخصة نوخذة بحري



للاستعمال الرسمى فقط

رقم الرخصة

License No.

For official use only

Application for Skipper License صورة شخصي الاسم الكامل لمقدم الطلب **Applicant Full Name**

Address	العنوان	Civil ID N <u>o</u> .	الرقم المدني
Area	المنطقة	Date of Birth	تاریخ المیلاد
		Gender	الجنس
شارع Street	قطعة Block	Blood Type	فصيلة الدم
		Nationality	الجنسية
المنزل House	Ave. جادة	Visa Type	نوع الإقامة
		Visa Expiry Date	تاريخ انتهاء الاقامة
الشقة Flat	الدور Floor	Fishing License Expiry Date	تاريخ انتهاء رخصة الصيد
		Employer	جممة العمل
Phone No.	تلفون	Sponsor's Name	اسم الكفيل الرقم المدني للكفيل
		Sponsor's CID No.	الرقم المدني للكفيل

Application Type	نوع الطلب	License Type	*نوع الرخصة
New	خدتد	Pleasure (A)	ىزھە (أ)
Renewal	تجديد	Pleasure (B)	نزهه (ب)
Replacement of lost	بدل فاقد	Fishing (A)	صيد (أ)
Replace. of damage	بدل تالف	Fishing (B)	صيد (ب)
Update	تحديث	Cruise	رحلات بحرية
Upgrade	ترقية	Government/Comm.	حكومي/تجاري

ACKNOWLEDGEMENT

I the undersigned hereby certify that I can swim efficiently and have not experienced any cases of loss of consciousness or epilepsy. I undertake to inform the health authorities responsible for the medical examination if such an incident occurs to me or to suffer any of the diseases in which the leadership of the boat becomes a danger to me or to others. The Law of Small Vessels No. 36/1960, as amended, and the ministerial decrees

أقرأنا الموقع أدناه بأنني أجيد السباحة بكفاءة، ,وأنني لم أصب بأي حالات فقدان الوعي أو الصرع وأتعهد بإبلاغ الجهات الصحية المسؤولة عن الفحص الطبي حال حدوث مثل ذلك لي أو إصابتي بأي من الأمراض التي تصبح معها قيادتي للقارب خطراً على أو على الآخرين، كما أقر بالالتزام بما جاء في قانون السفن الصغيرة رقم 1960/36 وتعديلاته والقرارات الوزارية التابعة له.

Date	التاريخ	Signature	التوقيع	Name	الاسم
For Official use Or	nly				للاستعمال الرسمي فقط

رئيس القسم مدير إدارة النقل البحري الموظف المختص

يرجى مراجعة الاشتراطـات الخاصة بمنح رخصة اجازة النوخذة البحري الواردة في القرار الوزاري رقم (63 /2018)